



تقرير

استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً

بيروت، 16-17 نيسان/أبريل 2019

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، وبالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوع (كفينفو)، استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً في بيروت، من 16 إلى 17 نيسان/أبريل 2019.

استعرضت هذه الاستشارات التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية وذلك من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، وسلطت الضوء على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي تحقيق الإنجازات ذات الصلة وتحديد أبرز العوائق والتحديات وانعكاساتها على دور هذه المنظمات في تحقيق التقدم المنشود، وتحديد الأولويات والرؤى المستقبلية. وقام ممثلو وممثلات المجتمع المدني في ختام الاجتماع بالاتفاق على عدد من التوصيات التي من شأنها التعجيل في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية.

المحتويات

الفقرات الصفحة

مقدمة

الفصل

أولاً-

مواضيع البحث والنقاش

ألف- إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030
المراجعة الوطنية الشاملة

باء- البعد الأول والثاني حول التنمية والفقر والحماية الاجتماعية

جيم- البعد الثالث حول التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

هاء- البعد الرابع حول المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

واو- البعد الخامس حول المرأة والنزاعات

زين - البعد السادس حول البيئة وحمايتها

حاء- الاختتام

ثانياً-

التنظيم

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

باء- الافتتاح

جيم- الحضور

هاء- جدول الأعمال

المرفقات

المرفق الأول- التوصيات المقدمة من المشاركين والمشاركات

المرفق الثاني - قائمة المشاركين والمشاركات

مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، وبالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوع (كفينفو)، استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً في بيروت، من 16 إلى 17 نيسان/أبريل 2019.

2- وتأتي هذه الاستشارات الإقليمية ضمن برنامج عمل يتضمن تنفيذ مجموعة من الأنشطة تحضيراً لإعداد واعتماد التقرير العربي الإقليمي حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً. هدفت هذه الاستشارات إلى عرض ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية وذلك من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال تسليط الضوء على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق الإنجازات ذات الصلة. كما تطرق النقاش إلى تحديد أبرز العوائق والتحديات وانعكاساتها على تحقيق التقدم المنشود، وتحديد الأولويات والرؤى المستقبلية والتوصيات التي من شأنها التعجيل في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية. كما هدفت الاستشارات تحديد خطوات وآليات المتابعة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تنسيق الجهود. وانفق ممثلو وممثلات المجتمع المدني المشارك على جملة من التوصيات التي من شأنها التعجيل في تحقيق أهداف منهاج عمل بيجين في المنطقة العربية.

أولاً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 المراجعة الوطنية الشاملة

3- قدمت السيدة ندى دروزه، رئيسة قسم العدالة بين الجنسين لدى مركز المرأة في الإسكوا، مداخلة هدفت إلى عرض مسار مراجعة بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً والهدف الأساسي من الاجتماع الاستشاري. واستعرضت نبذة عن المسار التاريخي الذي سبق اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأشارت إلى مميزات إعلان ومنهاج عمل بيجين وغاياته، وإلى المراجعات الدورية لمنهاج عمل بيجين والتي تقوم بها الأمم المتحدة كل خمسة سنوات والتي تهدف إلى رصد الانجازات وتحديد الثغرات خلال الخمس السنوات السابقة. كما أشارت إلى تقاطع منهاج عمل بيجين مع اهداف التنمية المستدامة.

4- وتطرقت السيدة دروزه إلى المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتي صدرت في شهر أيلول/سبتمبر 2018 من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وتم ارسالها الى كل الدول. وأشارت إلى أن مهلة تقديم التقارير الوطنية هي 1 أيار/مايو 2019، على أن توأكب لجان الأمم المتحدة مسار هذه المراجعة وتنظم مشاورات اقليمية مع جهات متنوعة خلال الفترة الممتدة من نيسان/ابريل إلى أيلول/سبتمبر 2019. ونوهت أن التقرير الوطني يجب ألا يتجاوز 66 صفحة، على ان يتطرق القسم الأول إلى الأولويات والانجازات والعوائق والتحديات بشكل عام، ويتناول القسم الثاني مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر ويشبكها مع أهداف التنمية المستدامة بالأخص الهدف

الخامس. ويتناول القسم الثالث المؤسسات الوطنية والإجراءات، والقسم الرابع البيانات والإحصاءات. وفي الختام، توجهت للحضور بتساؤلات حول دور المجتمع المدني في هذه المراجعة، وكيفية الشراكة مع الحكومات.

5- وفي النقاش الذي تلا العرض، أشار المشاركون إلى الدور القوي الذي لعبه المجتمع المدني في التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة عام 1995، وإلى تقلص هذا الدور مع الوقت. كما أشار المشاركون إلى أن المراجعة الدورية لبيجين هي مراجعة حكومية تغيب فيها قنوات واضحة لإعداد تقارير الظل، وبالتالي تكون مداخلات المجتمع المدني ان وجدت، من خلال التقرير الحكومي. وهنا تبرز الحاجة إلى مشاركة فعلية وحقيقية للمجتمع المدني في هذا التقرير وليس مشاركة صورية فقط. وتطرق المشاركون إلى أهمية التوعية فيما يخص منهاج عمل بيجين وخاصة توعية الجيل الجديد الذي يفتقره معرفة بالقضايا الحقوقية.

باء- البعد الأول والثاني حول التنمية والفقر والحماية الاجتماعية

6- عرض السيد ريدان السقاف، مسؤول الشؤون الاجتماعية لدى مركز المرأة في الإسكوا، موضوع الجلسة والذي يركز على التنمية والفقر والحماية الاجتماعية مشيراً إلى تقاطع هذه القضايا في منهاج عمل بيجين مع أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى تباطؤ ملحوظ في التنمية في المنطقة العربية بسبب التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الدول والتي تؤثر على الإنتاج وعلى فرص العمل وعلى سرعة دائرة النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى عجز متزايد في الإمكانيات المالية للمؤسسات الوطنية وهذا لا يساعد على توفير التمويل لعملية التنمية والخدمات.

7- وتطرق في مداخلته إلى معدل تضخم أسعار الاستهلاك الذي يتجاوز في بعض الأحيان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأعطى مثلاً عن ذلك بلدان المشرق العربي حيث شكل معدل نمو الناتج المحلي في عام 2017 نسبة 2.8% بينما سجل معدل التضخم في السنة ذاتها نسبة 17.5%. وختم عرضه بالإشارة إلى بعض أبعاد الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية مثل شمول الإعانات دعم السلع الغذائية الأساسية والوقود والطاقة وبرامج الحماية والرعاية، وتعدد منهجيات خرائط الفقر التي تؤدي إلى برامج مجزئة ومتداخلة ذات تكاليف إدارية عالية، وتجاوز نسبة القوى العاملة ضمن القطاع غير المنظم 50% في تسعة دول عربية في حين ينصوي 20% على الأقل من الطلاب في سبعة دول في التعليم الخاص، فيما تزيد على 50% في ثلاثة دول.

8- وقدمت السيدة نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة عرضاً حول التحديات والأولويات التي تواجه المنطقة العربية "التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق". وأشارت إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، وإلى العوائق القانونية والاجتماعية التي تحد من حصول المرأة على فرص العمل وبالتالي تخسر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 575 مليار دولار سنوياً. وتطرقت إلى بعض الأطر القانونية ذات الصلة بعمل المرأة مثل الحق في الأجر المتساوي، والفصل من العمل بسبب الحمل، وإجازة الأمومة مدفوعة الأجر.

9- كما أشارت السيدة أبو القمصان في عرضها إلى وجود قيود قانونية على عمل النساء في بعض الدول العربية مما يحرمها من الدخول في قطاعات مهمة مثل الإنشاء والتعدين والبتترول والبنى التحتية والتي غالباً ما تكون قطاعات تستثمر فيها الدول وتوفر لها فرص عمل. وأخيراً ذكرت بعض العوامل التي تؤثر على دخول النساء إلى سوق العمل مثل الحاجة إلى التدريب، وجود مرافق مخصصة للنساء في مكان العمل، الالتزام بتوفير دور الحضانة، بيئة العمل الآمنة، المتغيرات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتخوف النساء من التمويل.

10- واستعرضت السيدة غزلان بنعشير، مؤسسة جمعية جسور كرامة المغربية موضوع الفقر في المنطقة العربية وبرامج محاربة هذه الظاهرة. وقدمت نموذجاً من المغرب التي أطلقت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بدعم من عدد من المؤسسات مما عالج المشاكل المطروحة، ووفر فرص اقتصادية وساهم في تشغيل الشباب والنساء، وتخفيض الفقر. كذلك أحرزت المملكة المغربية تقدماً مهماً على صعيد التعليم. وعلى صعيد آخر، أشارت في مداخلتها إلى بعض الانتهاكات في الحقوق التي تشهدها المرأة العاملة مثل عدم وجود عقود عمل وتغطية صحية؛ بالإضافة إلى أن قانون العمل لا يحمي فئات كبيرة من العاملات مثل العاملات في المنازل.

11- وعلى أثر العروض، انقسم المشاركون إلى ثلاثة مجموعات عمل تناولت كل منها موضوعاً: التنمية، والحماية الاجتماعية، والفقر.

12- خلّصت مجموعة التنمية إلى التأكيد على التطور الإيجابي في التعليم والصحة إجمالاً ولكنه يفتقر بين بلد وآخر، وعلى أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في هذه المواضيع. وقد ذكرت المجموعة عدد من التحديات ومنها الأثر السلبي للحروب على التعليم والصحة وخاصة في مخيمات اللجوء وفي المناطق المهمشة، وتقليص دور بعض المنظمات العاملة في هذه المجالات واستبدالها بمنظمات مسيئة أو دينية، وتحول الميزانيات الخاصة بالخدمات إلى ميزانيات للتسليح والعسكرة، والتسرب من المدارس وتزويج القاصرات، وأخيراً وجود العديد من الاستراتيجيات التي لا يتم تنفيذها.

13- وأشارت مجموعة الحماية الاجتماعية إلى التقدم الحاصل في المنطقة العربية. إلا أنها أشارت أيضاً إلى القصور في هذا الجانب. فعلم المرأة المنزلي لا يتم احتسابه، ومشاركة المرأة في سوق العمل غير منتظمة وتغيب عنها الحماية، كما تعيق العقلية الذكورية السائدة تقدم المرأة. وخلال النزاع والحروب، يصعب الوصول على سوق العمل. وقامت المجموعة بقراءة نقدية لدور المجتمع المدني في مجال الحماية المجتمعية، إذ إن المجتمع المدني غالباً ما يركز على الحقوق المدنية والسياسية وليس على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي لا بد من نقلة نوعية لعمل المجتمع المدني لتحسين عمله في مجال الحماية الاجتماعية مثل تعديل قوانين الأحوال الشخصية، تحديث وتحليل البيانات المتعلقة بسوق العمل والصعوبات التي تعرقل تمتع النساء بحق العمل، وتعزيز حماية النساء المعيلات لأسرهن.

14- وتطرقت المجموعة الأخيرة إلى تحول مفهوم التنمية الشاملة إلى تمكين المواطن بعيداً عن المفهوم الحقوقي. حيث همّشت المعايير ومحددات التنمية الشاملة دور المرأة بسبب الوضع الاقتصادي وحالة النزاعات في الوقت الحالي، كما أدت الممارسات التمييز وعدم المساواة إلى إفقار المرأة أكثر. كما أثرت التغييرات بعد عام 2011 على البنية التنموية في المجتمعات العربية ونتاج عنها خلط في الأولويات، مما ساهم في زيادة عدد الفقراء في المجتمع. بالإضافة إلى تهميش دور المجتمع المدني مما انعكس على دوره في تقديم العون للفئات الفقيرة والمهمشة. ودعت هذه المجموعة الجمعيات إلى إعادة النظر بأنشطتها على مستوى المناصرة، والتنموي، الخيري والاعانة لتقليص نسبة الفقر عند المرأة.

15- وتمحور النقاش الذي تلا عروض مجموعات العمل حول أهمية أن تقوم الدولة بأخذ دورها وتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر ضمن مقاربة حقوقية تراعي النوع الاجتماعي. كما أكد الحضور على أهمية أن يتحمل المجتمع المدني مسؤولياته بأن يطور أدواته ليكون قادر على رصد الانتهاكات ويكون خطابه حقوقي وأن يأخذ دوره الحقيقي سواء للمقاربة الحقوقية أو المقاربة التنموية.

جيم- البعد الثالث حول التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

16- ركزت هذه الجلسة على موضوع التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية. وهدفت إلى النظر إلى صورة النساء في الإعلام والعنف ضد النساء، واليات التصدي للعنف المنزلي والعنف في الحيز العام، ومناقشة التقدم المحرز من ضمن مقاربات عمل المجتمع المدني الذي هو جزء فاعل ورئيسي في موضوع العنف ضد النساء بالتحديد. كما هدفت إلى البحث في مدى وضع الدول لسياسات لحماية المجموعات الخاصة من النساء مثل السجينات، المخدرات، العاملات في البغاء.

17- وفي عرضها، تناولت السيدة مروى شرف الدين من مركز "مساواة" في القاهرة موضوع العنف ضد المرأة مع التركيز على قوانين الأحوال الشخصية. وأشارت إلى أنه بحسب التقديرات العالمية، سجلت المنطقة العربية أعلى معدل عنف في العالم مع الإشارة إلى أنه ارتفع في السنوات الأخيرة، في حين تسجل المنطقة أقل نسبة قوانين لحماية المرأة. وهنا تبرز أهمية الإطار القانوني والعمل على التعديلات القانونية لا سيما قوانين الأحوال الشخصية. واستعرضت السيدة شرف الدين بعض التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخراً في القوانين المتعلقة بالمساواة بين الزوجين في الأسرة، وزاج الأطفال، وتعدد الزوجات، والطلاق والخلع، والعنف ضد المرأة داخل الأسرة.

18- وفي ختام عرضها، أوصت السيدة شرف الدين بأهمية مراجعة كافة قوانين الأحوال الشخصية والسياسات والممارسات بما فيها قوانين الولاية والوصاية لتصبح قائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين، اعتماد قوانين حول العنف المنزلي تحمي من الأذى أو المعاناة البدنية أو الجنسية أو النفسية أو الاقتصادية، تحديد السن الأدنى للزواج بـ 18 عاماً على الأقل، وإلغاء العقوبات المخففة في الجرائم التي تسمى جرائم شرف. كما أوصت بتعيين قضاة ومدعين عامين خاصين لقضايا العنف العائلي، يتم تويعيتهم بالاحتياجات المحددة لهذه الحالات.

19- واستعرضت السيدة غيدا عناني، مؤسسة ومديرة منظمة أبعاد في بيروت، موضوع المرأة والإعلام وأفادت إلى أن الإعلام هو من المرجعيات الأساسية في رسم المنظومات ومن أكثر الأدوات تأثيراً التي من الممكن استخدامها. ونوهت بالتقدم الملحوظ الحاصل على مستوى طرح الإشكاليات التي تعاني منها النساء مثل مواضيع العنف والطلاق والحضانة. ولكن، أشارت إلى وجود حالة خصام بين طرح المواضيع وتكريس الصور النمطية حول الأدوار الجندرية وتسليع النساء وذلك نتيجة لضعف تحسيس الإعلاميين حول قضايا النوع الاجتماعي، وضعف استقلالية المؤسسات الإعلامية في عمليات صنع القرار، وضعف عمليات الرقابة والمساءلة، والتوجه العام نحو إعلام "فضائحي" لا "علاجي للقضايا". كما أشارت إلى نشاط المجتمع المدني، وأن بدرجات متفاوتة بين الدول العربية لبناء شراكات مع الإعلام أو لتنظيم حملات إعلامية مضادة للمفاهيم التي تميز بحسب النوع الاجتماعي، غير أن المال والتأثير الإعلامي أكبر.

20- وعلى أثر العروض، انقسم المشاركون إلى ثلاثة مجموعات عمل تناولت صور النساء في الإعلام والعنف ضد المرأة، واليات التصدي للعنف المنزلي، واليات التصدي للعنف في الحيز العام.

21- وخلصت المجموعة التي تناولت اليات التصدي للعنف في الحيز العام إلى التأكيد على ضرورة الاعتراف بالتقدم الإيجابي على مستوى التشريعات والقوانين، مع التنويه بعدم شمولية هذه القوانين وعدم تطبيقها فعلياً على أرض الواقع. كما أكدوا على دور المجتمع المدني الفعال في الضغط والمناصرة لتعديل بعض القوانين وإصدار قوانين جديدة، وللتوعية. وأشاروا إلى بعض التحديات فيما يخص القوانين والسياسات وهي ضرورة التنسيق والتكامل بين القوانين، عدم دعم قدرات منفذي القوانين، العقلية الذكورية والعشائرية والقبلية ومدى تأثيرها على تطبيق القوانين، الإرادة السياسية في مجال الحماية والتشريعات التي تؤكد على المساواة بين الجنسين، ودعم قدرات أصحاب الحقوق حول ما يسمح به القانون لمصلحتهم.

22- وطرحت مجموعة اليات التصدي للعنف المنزلي سؤالاً حول وجوب مناقشة موضوع المساواة من منظور مدني أو من منظور ديني. وأشاروا إلى معوقات رئيسية تحول دون تعديل قوانين الأحوال الشخصية وهي ارتباط هذه القوانين بمنظومة الاستبداد السياسي، وبصلب الصراع حول هوية الدولة، وبعدم تحديد مرجعية الدولة الكونية في تحديد العلاقة بين الجنسين. كما أشاروا أيضاً إلى صعود اليمين على صعيد العالم، وإلى دور قوانين الأحوال الشخصية تعيد إنتاج الأدوار النمطية وعدم توازن السلطة بين الجنسين. وفي الختام، ذكرت المجموعة وجوب العمل على تجهيز مسودة خاصة بقوانين الأحوال الشخصية، وتنظيم حملات للمناصرة، والتشبيك بين مختلف المنظمات المجتمعية المدني.

23- وتطرقت المجموعة الأخيرة حول الإعلام إلى الفرق بين الإعلام الكلاسيكي والإعلام الحديث، وأكدت على الدور الكبير الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تطوير الإعلام. وختمت المجموعة بعدد من التوصيات وهي ضرورة توجه المجتمع المدني لإنتاج أدوات توعوية، وادماج طلاب الجامعات مع المجتمع المدني لاستخدام وسائل الإعلام الاتصال الحديثة، ومراجعة سياسات المؤسسات الإعلامية، ورفع قدرات الإعلاميين، والمراقبة ودعم النماذج الإيجابية المطروحة في الإعلام.

هاء- البعد الرابع حول المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

24- قدمت السيدة زهراء لنقي، مسؤولة الشؤون الاجتماعية لدى مركز المرأة في الإسكوا، عرضاً حددت فيه العنوانين الرئيسية التي سوف تتم مناقشتها خلال الجلسة وأشارت إلى الواقع السياسي والدستوري الراهن، وإلى مشاركة المرأة في صناعة واتخاذ القرار. وأشارت أيضاً إلى كفاءة النظام الانتخابي ومدى ضمانه للمشاركة الفعالة للمرأة، وإلى تكامل الأطر النسوية الرسمية مع تلك المنبثقة عن المجتمع المدني. وتطرقت أيضاً إلى واقع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية للمرأة القائمة، وإلى واقع التخطيط الوطني بالنسبة لهذه المؤسسات ومدى واقعية وفعالية الخطط والاستراتيجيات.

25- وقدمت السيدة يسرى فراوس، رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مداخلةً حول مشاركة النساء في صنع القرار بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وعرضت نبذة عن واقع النساء في الحياة السياسية أشارت فيها إلى الارتفاع الملحوظ في نسبة النساء في البرلمانات العربية بين 2004 و2011 وإلى وصول النساء إلى مناصب عليا في البرلمانات. وأشارت أيضاً إلى الارتفاع الطفيف في تواجد النساء في السلطة التنفيذية وفي القضاء فيما ما يزال تواجد النساء في المجالس المحلية ضعيفاً. وتطرقت السيدة فراوس في عرضها إلى الديناميكيات التي ساهمت في هذه الطفرة وإلى الدور الأساسي واليقظ الذي قامت فيه المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان.

26- وفي ختام عرضها، أشارت السيدة فراوس إلى العوائق التي تحيط بالمشاركة الفعالة للنساء في صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية، وذكرت الانغلاق السياسي وترهيب المواطنين والمواطنات، والتوظيف السياسي لمطالب الحركة النسوية مما يفقدها مصداقيتها، والتمييز القانوني، والعنف ضد المرأة، وسياسة تفجير النساء، وعدم تحمل الأحزاب السياسية دورها لاستقطاب النساء.

27- وعرضت السيدة رندة سنيورة، المديرية العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في فلسطين مداخلة عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية المعنية للنهوض بالمرأة أشارت فيها إلى كيفية نشأة هذه المؤسسات، وإلى العمل الذي تقوم به بهدف تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وتطرق العرض إلى التحديات التي توجه هذه المؤسسات مثل غياب الإرادة السياسية، والحاجة إلى بناء القدرات، والتركيب الهيكلي لهذه المؤسسات الذي يحد من قدرتها على أحداث تغيير فعلي، ومحدودية الموارد المالية والبشرية، وغياب آليات المساءلة والمحاسبة، وغياب المعلومات والاحصاءات المصنفة للنوع الاجتماعي.

28- وأشارت السيدة سنيورة إلى تقلص فضاء المجتمع المدني مما يشكل إحدى أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشارت إلى أهمية دور هذه المؤسسات في الحوار الوطني المتعلق بحقوق النساء والفتيات. كما نوهت إلى أهمية استقلالية هذه المؤسسات الوطنية، فهي بالرغم من كونها مؤسسات دولة ينبغي أن تعمل بمعزل عنها لضمان الاستقلالية والحفاظ على أواصر التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني.

29- وخلال المناقشات التي تلت العروض، تطرق المشاركون إلى مسؤولية الدولة في حماية حقوق الإنسان، وضرورة إنشاء أجهزة رقابية وتعديلية. كما تم التطرق إلى الفرق بين الآليات الوطنية للمرأة التي هي جهات حكومية وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي هي مؤسسات مستقلة. وأشار المشاركون إلى حق المرأة في المشاركة في صنع القرار وتساءلوا إذا كان صنع القرار محدود بوجودها في المنصب أو في مشاركتها النوعية في عملية صنع القرار. كما دعا المشاركون إلى القيام بعملية تحليل نوعي للقوانين التي تمررها النساء في البرلمانات، وأشاروا إلى أهمية بناء القدرات وتعزيز دور المرأة للقيام بالتنوع الجماهيري حول قضاياها، إذ ان هناك حاجة لتغيير ثقافة المجتمع من القاعدة.

واو - البعد الخامس حول المرأة والنزاعات

30- قدّمت السيدة زهراء لنقي، مسؤولة الشؤون الاجتماعية لدى مركز المرأة في الإسكوا، موضوع هذه الجلسة والتي ناقشت واقع عمليات بناء السلام في بلدان المنطقة، وأثرها على المرأة والمساعدات الإغاثية وإعادة الإعمار، والانتهاكات الجنسية للنساء المرتبطة بالنزاع المسلح وموضوع الإفلات من العقاب خلال النزاعات.

31- طرحت السيدة نعيمة جبريل، مؤسسة ومشاركة في منبر المرأة الليبية من أجل السلام في دولة ليبيا مداخلة حول تجربة النساء الليبيات في الحوار السياسي وأشارت إلى أن ثلاث سيدات شاركن في المسار الأساسي للحوار السياسي الليبي ووقّعن على الاتفاق السياسي الذي يعتبر وثيقة رسمية، في حين شاركت حوالي أربعين سيدة في المسار غير الرسمي. وأشارت إلى ان اقل من 3% من الموقعين على اتفاقات سلام في العالم نساء، وبينت أنه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010 وردت في 16% فقط من اتفاقات السلام المنجزة إشارات عن المرأة. ونوهت أن منظور النساء على طاولة المفاوضات الليبية كان موجوداً بقوة وفعالية وذلك بسبب مقاربة ثلاثة عناصر وهي: استراتيجيات بناء السلام لا يمكن امتلاكها بالكامل إذا كان نصف المجتمع لا يشارك بفاعليه في تصميمها وتنفيذها أو تكون شرعية السلام واستدامته في خطر، المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام ليست مسألة حقوق فقط وإنما هي شريك في حل النزاعات وتسويتها، ويجب أن تصنع هيكلية بناء السلام مسألة تمكين المرأة والمساواة في الحقوق والمسؤوليات وتكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد لكي تتحقق التنمية.

32- وفي إطار عرضها للجهود المبذولة قدمت السيدة جبريل تجربة ملتقى المرأة الليبية الذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة في بناء السلام والسلم المجتمعي والذي أطلق وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام والسلم المجتمعي اشتملت على النقاط الرئيسية التالية: الوضع الأمني، قضايا النازحين والمهجرين، العنف ضد المرأة، الوضع الاقتصادي، حقوق المرأة في الدستور، المشاركة السياسية، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والأعلام. كما أشارت إلى وحدة تمكين المرأة وهي وحدة فنية استشارية متخصصة في شؤون المرأة تتبع المجلس الرئاسي ولها

ميزانية مستقلة، وتعمل على رسم السياسات العامة وتوفير الدعم التقني في مجال إدماج احتياجات النساء في السياسات والاستراتيجيات وضغط العمل.

33- وفي ختام مداخلتها قدمت السيدة جبريل تحليلاً للإنجازات وذكرت السياق القانوني الدولي لا سيما قرارات مجلس الأمن حول ليبيا، وأشارت إلى الأثر الإيجابي لمشاركة النساء والتي استندت على الفاعلية وليس الإدماج فقد حضرت النساء جميع الاجتماعات وأبرزت جدية في الأداء وفي المناقشات وتم تحقيق مخرجات خاصة بالنساء. اما بالنسبة للمسار الغير الرسمي فقط أشارت إلى ان هذا الحراك كان قوياً جداً ولكنه لم يحرر النساء من دائرة الصراعات. واخيراً تطرقت إلى فجوات الإنجاز وذكرت غياب الإعداد الجيد من حيث الشفافية والشمولية، وغياب المعايير، وغياب المهاجرات والنازحات، عدم وضع استراتيجيات وخطة عمل لدعم بناء قدرات الشبكات النسائية للمشاركة في عملية بناء السلام، غياب تدريب النساء في بناء التحالفات، وضعف حملات التوعية.

34- واستعرضت السيدة سوزان عارف، رئيسة ومؤسسة منظمة تمكين المرأة العراقية، أثر الصراع على النساء في العراق وأشارت إلى سلسلة الصراعات المسلحة والعنف التي شهدتها العراق منذ عقود لا سيما الصراع الأخير مع ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية التي أدى الى تفاقم أزمة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في العراق. وشهد العراق نزوح داخلي لثلاثة ملايين شخص، إضافة إلى العديد من حالات النزوح ومنها نزوح مئتان وخمسون ألف لاجئ سوري، مما أثر على النساء والفتيات اللواتي شهدن انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي العام 2015 عاشت حوالي مليون ونصف امرأة ظروفاً استثنائية وشاقة وواجهن قيوداً على سلامتهن. كما كانت مشاركة المرأة في إدارة المخيمات مغيبة مما أدى على التقصير في تلبية احتياجاتهن على نحو ملائم، ولا تزال النساء مغيبة عن 91% من لجان المخيمات.

35- وأشارت السيدة عارف في مداخلتها إلى انتشار العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي بمعدلات مقلقة خاصة في المناطق التي تخضع لسيطرة "داعش" حيث تعرضت النساء والفتيات لانتهاكات خطيرة وعمليات اختطاف، وعبودية جنسية، واغتصاب، وسوء المعاملة وأشكال أخرى من العنف الجسدي المرتبط بالنزاعات. وقد تم اختطاف حوالي خمسة الاف يزيد بينهم حوالي ثلاثة الاف امرأة في حين لم يتم الإعلان عن الكثير من الحالات. وعانت الضحايا من الصدمة المزوجة بسبب الاعتداء ووصمة العار المرتبطة به؛ في حين عانت النساء المختطفات اللواتي وضعن أطفالاً من جراء الاغتصاب من مشاكل عديدة مثل حرمانها من الأمومة جراء رمي الطفل، أو من صعوبة مواجهة المجتمع أثناء حملها لان الإجهاض ممنوع.

36- وتطرقت في مداخلتها إلى ضعف الخدمات المقدمة لتلك النساء والتي لم تكن بالمستوى المطلوب لحجم الكارثة، كما ان النظام القضائي لم يتعامل أيضاً بشكل مناسب مع الضحايا حيث ان اللوم يقع عادة على الضحية وليس على الجاني، والإجهاض غير مشروع بصرف النظر عما إذا كان ناجماً عن اغتصاب. وأشارت إلى بعض الإيجابيات التي حصلت مؤخراً مثل التحسن في القطاع الأمني، وصول المرأة في الأحزاب السياسية بالرغم من كونه ما زال قليلاً جداً، والعمل على أحكام لتجريم العنف الجنسي.

37- كما نوهت السيدة عارف بالدور الكبير الذي تلعبه المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع في مجال تقديم الخدمات القانونية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي. وقد أنشأت بعض المنظمات غير الحكومية مراكز لتقديم استشارة قانونية لنساء ضحايا العنف الجسدي، ولكن سرعان ما أقفلت بسبب الافتقار الى التمويل. كما تلعب هذه المنظمات دوراً هاماً في المناصرة والشراكة مع الحكومة لتطوير الخطط الوطنية.

38- وفي ختام مداخلتها، أشارت السيدة عارف إلى موضوع إعادة الإعمار وتساءلت على أي أساس تقوم المصالحة وكيف يمكن جبر الضرر، مؤكدةً على ضرورة أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار. إذ أنه عادة ما يتم العمل على إعادة البناء وإيجاد التمويل من دون مراعاة حاجات المرأة ودورها.

39- وخلال النقاش الذي أعقب العروض، أشار المشاركون إلى أن دور النساء في المفاوضات ما زال ضمن فريق الضغط النسوي والذي تدعمه الأمم المتحدة ولكن لم يصل بعد إلى أن يكون على مستوى الدولة وضمن قوائمها. وبالتالي يجب أن تكون مشاركة المرأة في المفاوضات ناجمة عن إرادة سياسية للدول. كما تطرق المشاركون إلى عدم وجود اليات فعلية للعمل مع ضحايا العنف، بحيث لا يوجد بعد مراكز حقيقية ولا تدابير قانونية لحل هذه المشاكل.

زين - البعد السادس حول البيئة وحمايتها

40- قدّم السيد ريدان السفاف، مسؤول الشؤون الاجتماعية لدى مركز المرأة في الإسكوا، عرضاً حول موضوع المرأة والبيئة وأشار إلى التقاطعات بين اجندة التنمية المستدامة 2030 ومنهاج عمل بيجين والتركيز المضاف على قضايا المرأة والبيئة. وقد تناول العرض الاثار السلبية المتزايدة المتعلقة بالتغيير المناخي والكوارث الطبيعية، وكيف أنها لها تأثير مضاعف على النساء خاصة في المنطقة العربية والدول الأكثر تأثراً بالتغيير المناخي. وقد أشار إلى ان الاستعدادات للتخفيف من أثار التغيير المناخي ومواكبتها ما زالت تتجاهل قضايا النوع الاجتماعي، مما سوف يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة في قضايا البيئة وحمايتها.

41- وفي مداخلتها، تطرقت السيدة لونا أبو سويرح، المديرية العامة لمركز دراسات الوحدة العربية في لبنان إلى موضوع "المرأة والبيئة: مالية وتقنية في كل القطاعات وكل المراحل (الموارد، التمثيل، الحقوق)". وأشارت إلى ان التدهور البيئي خطر على الأمن الإنساني، ويزداد هذا الخطر مع مخاطر تغيير المناخ المتفاقمة والتي تزداد حدتها وشدتها؛ والمنطقة العربية ليست بمنأى من هذا الخطر. ويزداد خطر التدهور البيئي في مناطق الصراعات والحروب كما هو حال منطقتنا، فتزداد هشاشة المجتمع بغض النظر عن الجنس.

42- وذكرت السيدة سويرح بعض التحديات التي تواجهها منطقتنا ومنها ثقافة المجتمع وتكوينه ومعرفة المخاطر، ونقص البيانات والمعلومات بشكل عام حول المناخ والبيئة والكوارث وبشكل خاص البيانات المصنفة بحسب العمر والجنس، وضعف الموارد للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة والتكيف مع تغيير المناخ بشكل عام مما ينعكس على المرأة بشكل خاص أو تمكينها وزيادة قدراتها على المجابهة، واغفال مساهمات المرأة ودورها الريادي ومشاركتها في التخفيف من الأضرار والاستجابة والتي من شأنها زيادة قدرة المجتمع ككل في الصمود والمجابهة. وفي ختام مداخلتها أشارت إلى اعتبارات يجب الأخذ بها من اجل الوصول إلى استراتيجيات بيئية حساسة للنوع الاجتماعي وهي تأمين الموارد المالية والتقنية والفنية، وتمثيل المرأة في كل القطاعات.

43- وخلال المناقشات التي تلت العروض، أشار المشاركون إلى مصادرة الموارد الطبيعية خلال فترات الاحتلال وانعكاس ذلك سلباً على المجتمع ككل وعلى المرأة خصوصاً. كما تطرق المشاركون إلى الكوارث البيئية وتأثيرها على القطاع غير الرسمي بشكل عام، علماً أن النساء تتواجدن أكثر في القطاع غير الرسمي. وأجمع الحضور إلى أن عدم وجود بيانات حول البيئة وخاصة المصنفة حسب الجنس هي مشكلة عالمية. وأخيراً ذكر المشاركون المساهمات المتعددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لرفع الوعي بشأن البيئة وحمايتها ومساهمات المنظمات النسوية في مكافحة التصحر وإعادة التدوير والتخفيف من التلوث.

حاء- الاختتام

44- اتفق المجتمعون والمجتمعات على عدد من التوصيات التي خلصوا إليها. وترد هذه التوصيات المعتمدة في الملحق رقم 1 من هذا التقرير

ثانياً- التنظيم

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

45- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، وبالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان وكفينفو، استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً في بيروت، من 16 إلى 17 نيسان/أبريل 2019.

باء- الافتتاح

46- ألقى السيدة مهرباز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا كلمةً افتتاحيةً استهلتها بالترحيب بالحضور، وشددت فيها على إيمان الجهات المنظمة بأهمية دور منظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في الدفع والمساهمة في تعزيز حقوق المرأة وتمكينها وحمايتها؛ وفي قدرة هذه المؤسسات على رصد احتياجات النساء بهدف تعزيز دورهن سواء على المستوى التشريعي أو الفعلي ولإغناء المراجعة الدورية لبيجين بعد خمسة وعشري عاماً وردفها بالمعلومات وجوانب التحليل الضرورية. كما أشارت إلى تزامن انعقاد هذا الاجتماع الاستشاري مع منتدى تونس حول المساواة بين الجنسين والذي سوف يُعقد في نهاية الشهر الحالي، والذي يسعى بالإضافة إلى أهدافه الرئيسية إلى الدفع باتجاه تطوير أجندة تحويلية ذات خطاب تجديدي لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي ختام كلمتها أكدت السيدة العوضي على إيصال جميع الرسائل الصادرة عن هذا الاجتماع إلى القائمين على التحضير لمنتدى تونس.

47- وفي كلمتها، اعادت السيدة شذى عبد اللطيف مسؤولة ملف المرأة لدى قسم المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية، التأكيد على الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى المسؤولية التي تقع على عاتقها من دعم الحكومات والمؤسسات الوطنية وحثها على تنفيذ مبادئ إعلان بيجين. كما أكدت على أهمية إلقاء الضوء على الزوايا المختلفة والاستماع لكافة الرؤى بهدف الخروج بتقرير إقليمي يتسم بالمهنية والمصداقية، ويركز على النقاط المضيئة في مسيرة المرأة العربية خلال الخمس سنوات الأخيرة، ويرصد مناطق الخلل والقصور التي ما زالت تعيق مسيرتها. وأخيراً ذكرت السيدة عبد اللطيف تجديد التزام جامعة الدول العربية بالعمل المشترك والشراكة الفعالة والمثمرة في كل جهد يثمر عن تحسين أوضاع النساء في المنطقة العربية.

48- وبدورها اعتبرت السيدة نسرین الملا مديرة التقييم والمتابعة لدى المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ان هذه الاستشارات مناسبة فريدة للوقوف على وجهة نظر المؤسسات المشاركة فيما تحقق من انجازات وما تم مواجهته من تحديات، كما تشكل فرصة للعمل سويا على تحديد الأولويات والرؤى

المستقبلية والتوصيات التي من شأنها التعجيل في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية؛ بحيث يكون عام 2020، عاما محورياً" للتحقيق السريع للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وركزت على تعهد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع كافة الشركاء لتقديم الدعم المُستطاع لكافة الأطر والمنصات التي تهدف الى اشراك المجتمع المدني في الحوار الدائر بشأن تنفيذ وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين.

49- والقت السيدة فاديا كيوان المديرية العامة لمنظمة المرأة العربية، كلمة عبرت فيها عن التقدير لدور مركز المرأة التابع للإسكوا الناشط والفعال والذي يلبي الطموحات. وأشارت إلى ان المحور الرئيسي من هذا الاجتماع الاستشاري هو التركيز على أهمية تنفيذ اعلان ومنهاج بيجين من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين، ودعت المؤسسات المشاركة إلى تسمية الأمور بشكلها ولكن بشكل بناء. وختمت السيدة كيوان كلمتها بالتأكيد ان للشراكة دور أساسي في تنظيم مؤتمرات ناجحة وفعالة، بحيث أنّ مشاركة منظمة المرأة العربية في المراجعة الدورية لبيجين بعد خمسة وعشرين عاماً وفي هذه الاستشارات هي أساسية ومحورية.

جيم- الحضور

50- شارك في الاستشارات الإقليمية ممثلين وممثلات عن منظمات المجتمع المدني وعن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن، وتونس، والعراق، وعُمان، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب واليمن، وعن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بالإضافة إلى خبراء وخبيرات إقليميين.

هاء- جدول الأعمال

51- ناقش المشاركون المواضيع الواردة في جدول الأعمال أدناه:

- 1- الجلسة الافتتاحية.
- 2- إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 المراجعة الوطنية الشاملة
- 3- عرض حول البعد الأول والثاني حول التنمية والفقر والحماية الاجتماعية.
- 4- البعد الثالث حول التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية.
- 5- البعد الرابع حول المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين.
- 6- البعد الخامس حول المرأة والنزاعات.
- 7- البعد السادس حول البيئة وحمايتها.
- 8- الاختتام.

المرفق الأول

التوصيات المقدمة من المشاركين والمشاركات

اعتمد المشاركون في ختام الاستشارات الإقليمية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً التوصيات الوارد نصها فيما يلي:

(أ) تبني برامج اقتصادية إصلاحية تعزز المشاركة وتحقق العدالة والمساواة بين فئات المجتمع بدون تمييز مبني على الجنس وتوفر السبل للنساء للوصول الى الفرص الاقتصادية وإيجاد الآليات لتطبيقها؛

(ب) رفع القيود عن المنظمات الحقوقية والدفاعية النسوية لإتاحة المساحة والحرية للعمل على رصد انتهاكات حقوق المرأة والفتاة لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز والتفجير والتقسيم غير المتساو للأدوار بين الجنسين؛

(ج) التأكيد على ضرورة تحمل الدول المسؤولية الرئيسية في تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية ضمن مقاربة حقوقية تنموية مراعية للمساواة بين الجنسين؛

(د) إلغاء النصوص التمييزية في الدساتير والقوانين التي من شأنها إقصاء النساء ومنعهن من ممارسة دورهن في المجتمع واتخاذ التدابير والإجراءات التي تضمن المساواة بين الجنسين؛

(هـ) تعديل التشريعات الوطنية لمواءمتها مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإزالة التناقضات في القوانين الوطنية لضمان اتساقها وعدم تعارضها؛

(و) تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية لتحقيق المساواة وفقاً للمعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان كمدخل أساسي للمساواة بين الجنسين وبما يضمن تحقيق التوازن في علاقات القوة بين الرجال والنساء في الأدوار والسلطة في الحياة الخاصة والعامة؛

(ز) إلزام الدول بوضع خطط وطنية خاصة بالقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين. وإدماج المساواة بين الجنسين في كافة الخطط الوطنية وتوفير الميزانيات الضرورية لإنفاذ الاستراتيجيات والقوانين والتدابير وضمان وصول المرأة للعدالة؛

(ح) حث الدول والمنظمات الدولية والأطراف في حالات النزاع على إشراك النساء في كافة المسارات للتأكيد على أن للنساء دور جوهري في بناء السلام وإعادة الإعمار وفي المفاوضات؛

(ط) إلزام الدول بوضع خطط وطنية لتنفيذ 1325 والقرارات اللاحقة سواء خلال النزاعات أو في مراحل السلام وتوفير الموازنات اللازمة لتنفيذها؛

(ي) خلق آليات تنظيمية وتدابير توضح المعايير القمية التي توظفها الوسائل الإعلامية في عرضها للأدوار الاجتماعية النمطية للمرأة والرجل؛

(ك) التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في كافة المجالات وفي كافة المناصب سواء المعينة أو المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي والأخذ بالتجارب العالمية والعربية المستندة على مبدأ المناصفة؛

(ل) تعزيز قدرات الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة ومراعاة التكامل بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على الرصد والوصول الى الموارد المالية والبشرية لتمكينها من القيام بدورها في اقتراح التعديلات القانونية وتفعيل السياسات اللازمة بكفاءة ومهنية؛

(م) ضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز دورها في حماية حقوق النساء والفتيات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛

(ن) دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وتقديم الحماية الدولية للنساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والضغط لوقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوقهن الأساسية ووضع حد لمعاونة النساء؛

(س) تبني التشريعات والتدابير وتوفير الخدمات اللازمة لمعالجة أسباب ونتائج العنف لا سيما العنف الجنسي الذي تواجهه المرأة خلال النزاع وكما الاعتراف بهذا العنف كجريمة حرب ومحاسبة المعتدين وعدم إفلاتهم من العقاب؛

(ع) تشجيع الدول للانضمام للمواثيق الدولية ومن ضمنها نظام روما للمحكمة الجنائية واستخدام المعايير الدولية في التحقيقات الخاصة بالجرائم الجنسية في حالات النزاع؛

(ف) تضمين كافة مسارات العدالة الانتقالية مقاربات المساواة بين الجنسين وعدم إغفال الجرائم والانتهاكات التي طالت النساء والفتيات؛

(ص) تشجيع الدول على رفع التحفظات عن اتفاقية "سيداو" والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بها؛

(ق) تشجيع الدول على تبني تدابير حماية للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ر) مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الخاصة بالعدالة المناخية وجمع ونشر وتحليل البيانات المصنفة على أساس الجنس وإشراك النساء في التخطيط والمفاوضات الخاصة بالتغير المناخي وكيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية قبل وبعد حدوثها؛

(ش) ضرورة إشراك المرأة في بناء عمليات السلام الرسمية ومراعاة النوع الاجتماعي في برامج وترتيبات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات المسلحة وضمان عودة آمنة للنازحات واللاجئات إلى مجتمعاتهن الأصلية وإدماجهن في المجتمع؛

(ت) تشجيع الدول على اتخاذ كل التدابير الكفيلة بالقضاء على التمييز الهيكلي والعنف القائم على أساس الجنس في الأطر السياسية والمؤسسات الرسمية والبنى الثقافية والاجتماعية.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين والمشاركات

<p>السيدة رنده سنيورة المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي رام الله - دولة فلسطين هاتف: +970/598919134 بريد إلكتروني: randa@wclac.org</p>	<p>السيدة مها عواض رئيسة مؤسسة وجود للأمن الإنساني الجمهورية اليمنية هاتف: +967/733089803 الواتس أب: +967/738365789 بريد إلكتروني: mahaawadh@gmail.com</p>
<p>السيد ماجد عثمان الرئيس التنفيذي المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيره) القاهرة - جمهورية مصر العربية هاتف: +201-55555530 بريد إلكتروني: magued.osman@baseera.com.eg</p>	<p>السيدة سوزان عارف مستشار/رئيس بحكمه استئناف بنغازي (فاضي) رئيسة ومؤسسة "منظمة تمكين المرأة" أربيل - الجمهورية العراقية هاتف: +964/7706504922 بريد إلكتروني: suzan_aref@yahoo.com</p>
<p>السيدة غزلان بنعشير مؤسسة جمعية جسور كرامة الرباط - المملكة المغربية هاتف: +212 661406242 بريد إلكتروني: rbenachir@gmail.com</p>	<p>السيدة نعيمة جبريل مؤسسة ومشاركة في منبر المرأة الليبية من اجل السلام دولة ليبيا هاتف: +201/01013314253 بريد إلكتروني: Naimagebril@gmail.com</p>
<p>السيدة غيدا عناني مؤسسة ومديرة منظمة أبعاد بيروت - الجمهورية اللبنانية هاتف: +9613/663052 بريد إلكتروني: ghida.anani@abaadmena.org</p>	<p>السيدة برجيت شلابيان رئيسة / العدالة بلا حدود بيروت - الجمهورية اللبنانية هاتف: بريد إلكتروني: /bchelebian@jwf.org.lb jwficc@yahoo.com</p>
<p>السيد عاطف المجالي المركز الوطني لحقوق الإنسان عمان - المملكة الأردنية هاتف: +962/0796400495 بريد إلكتروني: atefm@ncnr.org.jo</p>	<p>السيدة نهاد أبو القمصان رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة القاهرة - جمهورية مصر العربية هاتف: +201/01008833999 بريد إلكتروني: nehadabolkomsan@gmail.com</p>
<p>السيدة جمانة مرعي مديرة مكتب بيروت / المعهد العربي لحقوق الانسان بيروت - الجمهورية اللبنانية هاتف: +961/70959124 بريد إلكتروني: joumanamerhy@yahoo.fr joumanamerhy@gmail.com</p>	<p>السيدة يسرا فراوس رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الجمهورية التونسية هاتف: +216/22953782 بريد إلكتروني: yosraf2009@gmail.com</p>

<p>السيد نسيم الكافي الكاتب العام للهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الجمهورية التونسية هاتف: +216/97709600 بريد إلكتروني: nessim.elkefi@csdhf.tn elkefi@yahoo.fr</p>	<p>السيدة ايمان الغافرية رئيسة جمعية المرأة العمانية مسقط – سلطنة عُمان هاتف: +968-99614862 بريد إلكتروني: ialghafri@gmail.com</p>
<p>السيدة بثينة فريجات مديرة إدارة الفئات الأكثر حاجة للحماية المركز الوطني لحقوق الإنسان عمان – المملكة الأردنية الهاشمية هاتف: +962-772375104 بريد إلكتروني: buthyna.F.@nchr.org.jo</p>	<p>السيد موسى البريزات المفوض العام المركز الوطني لحقوق الإنسان عمان – المملكة الأردنية الهاشمية هاتف: +962-799200042 بريد إلكتروني: abubraiz@hotmail.com</p>
<p>السيدة سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء/سكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان الدار البيضاء – المملكة المغربية هاتف: +212/661545649 بريد إلكتروني: soumicha@gmail.com</p>	<p>السيدة نيفين مسعد عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان القاهرة – جمهورية مصر العربية هاتف: +002-01001669309 بريد إلكتروني: nevinemossaad@yahoo.com</p>
<p>السيدة ياسمين كوجو موظفة أبحاث ومنسقة التعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هاتف: +961/70404081 بريد إلكتروني: yasmine.koujou@undp.org</p>	<p>السيدة عائشة أحمد باحثة حقوقية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رام الله - دولة فلسطين هاتف: +970-598949096 بريد إلكتروني: aichema@yahoo.com/aiche@ichr.ps</p>
<p>السيدة لونا أبو سويرح المدير العام مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – الجمهورية اللبنانية هاتف: +961/79191007 بريد إلكتروني: Director-General@caus.org.lb</p>	<p>السيدة مروة شرف الدين عضو في مركز "مساواة" القاهرة – جمهورية مصر العربية هاتف: +201/222264299 بريد إلكتروني: msharafeldin@gmail.com</p>
<p>السيدة وصال عبدالله منسقة برامج جمعية النساء العربيات عمان – المملكة الأردنية الهاشمية هاتف: +962/798865757 بريد إلكتروني: wesal@awo.org.jo</p>	<p>السيدة رلى معوض جريدة النهار بيروت – الجمهورية اللبنانية هاتف: بريد إلكتروني: roula.mouawad@annahar.com.lb</p>

الهيئات المنظمة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ندى دروزه
رئيسة قسم العدالة بين الجنسين
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: nada.darwazeh@un.org

السيدة مهيلاز العوضي
مديرة مركز المرأة - مركز المرأة
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
جوال: +961-76884407
بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيد ريدان السقاف
مسؤول شؤون اجتماعية
مركز المرأة
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: alsaqqaf@un.org

السيدة الزهراء لنقي
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية
مركز المرأة
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: fatima.langhi@un.org

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيدة نسرين الملا
مدير التقييم والمتابعة بالمكتب الإقليمي للدول العربية
المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين
المرأة – UN-WOMEN
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: +002/01001445725
بريد إلكتروني: nesreen.elmolla@unwomen.org

منظمة المرأة العربية

السيدة منى قاسم
موظفة تخطيط وبرامج
منظمة المرأة العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: +201-001409888
بريد إلكتروني: mkassem@arabwomenorg.net

السيدة فاديا كيوان
المديرة العامة
منظمة المرأة العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد إلكتروني: info@arabwomenorg.net

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

السيد ضياء شقوره
مسؤول مشاريع / برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
هاتف: +216/23116691
بريد إلكتروني: dish@humanrights.dk

السيد حنا زياده
مستشار استراتيجي،
برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان
هاتف:
بريد إلكتروني: hzi@Humanrights.dk

جامعة الدول العربية

السيدة شذى عبد اللطيف

مسؤول ملف المرأة

إدارة المرأة والأسرة والطفولة

جامعة الدول العربية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

هاتف: +002/01120608083

بريد إلكتروني: shaza.zaher@las.int